دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2014/2010) في تحقيق الأمن الغذائي
–دراسة تحليلية لمنتج الحليب–

The role of agricultural and rural renewal policy (2010/2014) in achieving food security
Analytical study of milk product -

نادية بلورغي [1]، أ.د موسى رحماني [2]

[1] مُحَمَّد خيضر بسكرة (الجزائر)، nadia.belouarghi@yahoo.fr

[2] جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة (الجزائر)، m.rahmani@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/06/09 تاريخ القبول: 2019/10/14 تاريخ النشر: 2019/11/18

ملخص:

لقد بذلت الجزائر من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي جهود معتبر لتطوير فرع انتاج الحليب حيث بلغ الدعم المقدم لمنتجي الحليب 12 دج و 5 دج فيما يخص تجميع الحليب ،أما الدعم المقدم لوحدات تحويل الحليب فقد كان ما بين 2 دج و 4 دج ، بالإضافة إلى الدعم المقدم لاقتناء عتاد وتجهيزات خاصة بالتربية، حماية وتنمية الثروة الوراثية ، ورغم هذه الجهود المبذولة من قبل الدولة إلا أن الجزائر تبقى في مجال انتاج الحليب بعيدة عن تسجيل مستوى مقبول من الأمن الغذائي، حيث تلجأ الجزائر لسد هذا العجز بالاستيراد من الخارج

تصنيف JEL: N57, O13، Q17.

الكلمات المفتاحية: : الأمن الغذائي، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، إنتاج الحليب، استشراف الفجوة الغذائية

Abstract Through the Agricultural and Rural Renewal Policy, Algeria has made considerable efforts to develop dairy production. In fact, the aid provided to the milk producers reached 12 Da and 5 Da for the collection, while that provided to the milk processing units was between 2 and 4 Da in addition to the assistance provided to purchase equipment and equipment dedicated to breeding and to protect and develop genetic resources. Finally, and despite all the efforts of the state, Algeria remains below the level necessary to ensure food security. And in order to fill this gap, it resorts to importing as local milk production fails to meet demand

***Keys words*: Food Security - Agricultural and Rural Renewal Policy - Dairy Production - Anticipating the Food Deficit**

***JEL classification codes* :** N57, O13, Q17.

- **المؤلف المرسل**: نادية بلورغي، nadia.belouarghi@yahoo.fr

1. مقدمة:

كان الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 1987 اقتصادا اداريا ، يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر ، ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الانتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بالتأميم في الميادين الصناعية، المالية، المناجم والبترول، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وحسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة منحت للقطاع الصناعي، بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة ،ومع نهاية الثمانينات و بانخفاض أسعار البترول أخذت مظاهر الأزمة الاقتصادية في الجزائر تظهر ، ونتج عن هاته الوضعية أزمات واختلالات هيكلية عميقة ، وفي ظل هذه الظروف قامت الجزائر بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية بهدف الانتقال من اقتصاد إداري مخطط إلى اقتصاد السوق ،و قد جعل هذا التوجه الجديد نحو إقتصاد السوق الدولة تفكر في إعادة بعث القطاع الفلاحي وإيجاد تنمية متوازنة للعالم الريفي من خلال وضع مشروع جديد يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA في سبتمبر2000 ، حيث كان يهدف تحقيق الأمن الغذائي ، فقد تم التحضير لبرنامج أخر وهو سياسة التجديد الفلاحي والريفي والذي يشدد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل ، حيث يمر هذا التحدي حتما عبر البحث عن التغيير الملموس للقواعد الهيكلية على المدى المتوسط الذي يذهب رأسا إلى ضمان الأمن الغذائي، وتتمحور سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز متكاملة: التجديد الفلاحي والتجديد الريفي، وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية واطار تحفيزي،و من هنا تبرز إشكالية بحثنا المتمثلة في:

ما هو دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2014/2010) في تحقيق الأمن الغذائي لمادة الحليب؟

وللإجابة على هذه الاشكالية سنتطرق للعناصر التالية:

- ✓ الاطار المفاهيمي الأمن الغذائي .
- ✓ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في اطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي.
- ✓ واقع انتاج الحليب في الجزائر
- ✓ دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق الأمن الغذائي لمادة الحليب.

فرضيات الدراسة: بناءا على إشكالية البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- انتاج الحليب في الجزائر لايغطي جميع الاحتياجات المحلية من هذه المادة ويتم استدراك وتغطية ذلك النقص من خلال الاستيراد.
- تستمر الفجوة الغذائية للحليب بالنمو بشكل متفاقم سنة بعد أخرى.

المنهج المتبع: اعتمدنا على المنهجي التحليلي والوصفي وذلك لتلاؤمه مع معطيات دراستنا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة الحالة.

كما **تهدف هذه الدراسة:** إلى تسليط الضوء لمفهوم الأمن الغذائي من خلال عرض أهم المفاهيم المرتبطة به واستعراض مختلف الجوانب المتعلقة بسياسة التجديد الفلاحي والريفي في إطار برنامج توطيد النمو الإقتصادي وتخصيص واقع فرع الحليب بالتحديد الذي يعتبر من اهم المنتجات الأساسية في الجزائر ودور سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتحقيق الأمن الغذائي لمادة الحليب

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للأمن الغذائي

تعد مسألة الأمن الغذائي من القضايا التي شغلت بال الإنسان منذ أن أنزله الله من الجنة ليعيش في الأرض، وقد ذكر القرآن الكريم حياة آدم في الجنة قال:

(إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ (118) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ) (سورة طه، الآية 119) فهي حياة تتوفر فيها كل إحتياجات الإنسان من طعام والشراب والمأوى ويتحقق فيها الأمن الغذائي بتوفر الغذاء، وعندما أنزله الله إلى الأرض ابتلاه بنقص الغذاء وانعدام الأمن الغذائي، حيث قال: (وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ) (سورة البقرة الآية: 155) وهنا لابد للإنسان أن يسعى حتى يحصل على رزقه مع حالة انعدام الغذائي (محمد، 2015، صفحة 03)

أولا: مفهوم الأمن الغذائي

هناك عدة تعاريف لمصطلح الأمن الغذائي، تختلف بإختلاف التناول بالرغم من حداثة استعمال المصطلح إلا انه يلقى اهتمام بالغ من قبل المنظمات الدولية والخبراء والباحثين.

وقد عرفت منظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) الأمن الغذائي بأنه: أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن تتوفر صادرات زراعية، أو غيرها تحقق دخلا من العملات الأجنبية يمكن من خلالها إستيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها منها ميزة نسبية في إنتاجها، وأن توفر لمواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكم والنوعية اللازمين للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب، وخاصة ذوي الدخل المحدود، وتحقق في نفس الوقت مخزونا كافيا من الغذاء بما لا يقل عن ثلاثة أشهر لمواجهة الظروف غير الطبيعية أو الإضطرارية (فاطمة ، 2016، صفحة 36)

وتعرفه كذلك منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بأن الأمن: يتوفر عندما يتاح لجميع الناس في جميع الأوقات، الفرص المادية والإجتماعية والإقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون، ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشو حياة موفورة الصحة والنشاط (منظمة الأغذية والزراعة للأممالمتحدة، 2010، صفحة 08).

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي، مطلق ونسبي (المركز الوطني للمعلومات، 2005، صفحة 04).

فالأمن الغذائي المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي .ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي: فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا .ويعرّف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

ثانيا: مرتكزات الأمن الغذائي

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات (لرقام، 2006، الصفحات 27-28)

1. **وفرة السلع الغذائية:** بحيث أن تحقيق الأمن الغذائي لا يقتضي بالضرورة انتاج الحاجات الغذائية الأساسية محليا، بل يتطلب توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الحاجات من خلال تصدير منتجات أخرى وبالتالي قدر كبير من المرونة في استعمال الموارد، وذلك بالإعتماد المتبادل مع الغير
2. **استقرار التموين الغذائي طوال الوقت:** وذلك عن طريق تواجد السلع الغذائية في سوق بشكل دائم مما يتطلب وسائل للتخزين والتسويق.
3. **الحصول على الغذاء:** بمعنى أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين أي وفق قدراتهم الشرائية معقولة في متناول أفراد المجتمع.

المحور الثاني: برنامج تطوير انتاج الحليب ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي

شرعت الجزائر، منذ سنة 2001 ، في انتهاج سياسة ميزانياتية –مالية توسعية– لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها(في التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية الممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 وقد حظى قطاع الزراعة بنصيبه من هذه البرامج وبالخصوص فرع انتاج الحليب كما يلي:

أولا: التجديد الفلاحي والريفي ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014)

أ. التجديد الفلاحي 2010–2014

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد ، فهو يشجع تكييف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات ، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو ادماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي (وزارة الفلاحة والتنمية الإقتصادية، ماي2012، صفحة 07)

– وقد خصص لبرنامج التجديد الفلاحي ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2014/2010، أي بما قيمته 120 مليار دينار سنويا ، حيث تخصص هذه الموارد المالية كما يلي (MADR, Novembre 2010, p. 06)

– تكثيف الإنتاج واسع الاستهلاك من خلال دعم المكننة، والتسميد والري والبذور والشتلات بالنسبة للحبوب والحليب والبطاطا واللحوم.

– التحفيز على انتاج الحبوب، الحليب والبذور.

–تنظيم وحماية مردود الفلاحين من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في مجال البطاطا وامتداده المتزايد على المنتجات الفلاحية الأخرى" نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع".

– عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية، حيث يندرج هذين العملين (نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع و عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية) في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالي البرامج الثلاثة (03) للتجديد.

ب. التجديد الريفي:2010–2014:

تعد هذه السياسة من أهم البرامج التنموية الداعمة للريف الجزائري، وتركز هذه السياسة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، وتحقيق الأمن الغذائي للأسر الريفية وإعادة التوازن البيئي وتحسين ظروف حياة سكان الريف (تمار توفيق، 2016/2015، صفحة 143) يستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه ، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والانتاج فيها بصعوبة كبيرة (الجبال، السهوب ، الصحراء).

يشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية ، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون ، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض .....إلخ) (وزارة الفلاحة والتنمية الإقتصادية، ماي2012، صفحة 06)، وقد خصص لبرنامج التجديد الريفي ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي ظرف مالي يقدر بحوالي 300 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2014/2010، أي بما قيمته 60 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الريفي، حيث أنه تم برمجة تنفيذ حوالي 10200 مشروع للتجديد الريفي للفترة 2014/2010 تتم كما يلي:

جدول رقم (01):توزيع مشاريع التجديد الريفي للفترة 2014/2010

البلديات	المواقع	الأسر	السكان المعنيين	مناصب الشغل	المساحات المعالجة (هكتار)	الاستصلاح عن طريق الامتياز(هكتار)
1.169	2.174	726.820	4.470.900	1.000.000	8.192.000	250.000

MADR, **Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010–2014**,algerie,Novembre 2010, p : 06

من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتوازن التراب الوطني وتحسين ظروف المعيشة لسكان الريف سيتم تنفيذ 10200مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة في 2174موقع ريفي، مما يسمح بتحسين ظروف معيشة 726820 أسرة (أمال، مارس 2013، صفحة 13)

ثانيا: قيمة الدعم المقدم في فرع إنتاج الحليب

أولت الجزائر اهتماما كبيرا لفرع انتاج الحليب حيث سخرت له امكانيات مادية مقدمة في شكل دعم مالي وفق مايلي:

أ_ قيمة الدعم الممنوح لمنتجي ومجمعي ووحدات تحويل الحليب (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2009)

- **رفع انتاج الحليب وتسليمه:**

دعم ب 12 دج / للتر الواحد لكل مربي منتج لحليب البقر ، الماعز، النعجة والناقة.

- **التحفيز على جمع الحليب :**

دعم ب 5 دج/ للتر الواحد بالنسبة لجامعي الحليب ولمراكز الجمع.

- **منحة الادماج الصناعي للحليب:**

دعم مابين 2 و4 دج للتر الواحد لكل محول مصنع للحليب المبستر المعبئ.

ب_ حجم الدعم المقدم لاقناء عتاد وتجهيزات خاصة بالتربية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2008)

- **اقتناء أحواض شرب ألية وكذلك أنابيب التوصيل:**

دعم يصل إلى 30% بسقف لا يتعدى 40.000 دج لكل مربي له اسطبل به على الأقل ست (06) بقرات حلوب.

- **عتاد الحليب:**

دعم بنسبة 30% بسقف محدد حسب طبيعة العتاد.

- **تهيئة منسآت التربية:**

دعم بنسبة 30% وبسقف لا يتعدى 500.000 دج بالنسبة للتهيئة.

ج _ الدعم المقدم لإنشاء هياكل خاصة بجمع الحليب (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2008)

مركز جمع أولي :دعم بنسبة 30% بسقف لا يتعدى 160.000 دج بالنسبة لبرميل ذو سعة 500 لتر.

مركز جمع رئيسي: دعم بنسبة 30% بسقف محدد حسب سعة البرميل.

- **نقل الحليب**: دعم بنسبة 30%بسقف محدد حسب سعة الصهريج.
- **مراقبة نوعية الحليب**: اقتناء حقيبة المراقبة30% دعم بسقف لا يتعدى 35.500دج.

د _ الدعم المقدم لحماية وتنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2008)

- دعم التلقيح الاصطناعي للأبقار يعادل 1.800 دج للتلقيح الاصطناعي المخصب؛
- دعم انتاج فحول الأبقار: يتراوح مابين 10.000 و 50.000 دج؛
- دعم مشتلات انتاج العجلان: يتراوح مابين 10.000 و60.000 دج.

هـ _ الدعم المقدم لانتاج الأعلاف (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2008)

- **تطوير الانتاج والإنتاجية للأعلاف**: 50%دعم بسقف لا يتعدى 6.000 دج /هـ لكل مستثمر فلاحي يدمج الزراعات العلفية في أنظمته الانتاجية.
- **اقتناء آلة السيلاج**:30% دعم بسقف لا يتعدى 40.000 دج للمستثمرة الواحدة ولكل مستثمر يقوم بعملية السيلاج.
- **بناء المطمورات**: دعم بسقف 500 دج / م^3 إلى حد أقصاه 100.000 دج/ مستثمرة ، ولكل مستثمر مربي يملك على الأقل (06 ست بقرات) وهياكل ذات حجم 250 م^3 على الأقل.

المحور الثالث: واقع انتاج الحليب في الجزائر

أولا:انتاج الحليب خلال الفترة 2008/2000

1- تطور عدد الأبقار خلال الفترة 2008/2000

في الجزائر يتم تربية نوعين من الأبقار لغرض إنتاج الحليب، وهي الأبقار المحلية والأبقار المحسنة، حيث لم تعرف الثروة الحيوانية- الأبقار -خلال الفترة 2005/2001 وتيرة منسجمة نحو الزيادة، فهي تتراجع تارة وتتقدم تارة أخرى، والجدول التالي يوضح تطور عدد الابقار خلال الفترة 2009/2000

الجدول رقم (02):تطور عدد الأبقار في الجزائر خلال الفترة 2008/2000

الوحدة: مليون رأس

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأبقار	1595.26	1613.04	1510.77	1560.54	1613.70	1586.07	1607.89	1633.81	1640.73
أبقار الحليب	997.060	1007.230	892.960	833.224	844.500	828.830	847.640	859.970	853.523

Source : **ONS**, **Cheptel** (**2000-2009**).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه بداية من سنة 2006 بدأ عدد الأبقار يعرف وتيرة منسجمة نحو الزيادة، ويرجع السبب في ذلك أن الجزائر قامت خلال السنتين 2007 و 2008 باستيراد ابقار حلوب 2357 و 1214 بقرة على التوالي ، رغم ذلك تبقى الجزائر من بين الدول التي تعاني نقص كبير في عدد الأبقار، وذلك لأسباب عديدة، ربما أهمها عدم تأهيل المراعي ونقص الأعلاف بسبب الظروف الطبيعية لذلك حاولت الجزائر توفير الأعلاف الخضراء على مدار السنة من أجل الرفع من

القدرات الإنتاجية من الحليب ولكن الملاحظ أن أسعار الأعلاف مرتفعة جدا وهذا مايؤثر سلبا على قدرة المربي على اقتناءها من جهة ومن جهة أخرى انخفاض انتاجية الحليب في الجزائر ، بالإضافة إلى سبب أخر وهو أنه يتم التخلص من الأبقار بالذبح، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر، والتي تتسبب في فقدان أعداد من الحيوانات، مما يؤدي إلى نقصانها.

2_ تطور انتاج الحليب خلال الفترة 2008/2000

تعتبر انتاجية الحليب في الجزائر دون المستوى المطلوب حيث لا يلبي حاجيات المجتمع منه، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03):تطور انتاج وجمع الحليب في الجزائر خلال الفترة 2008/2000

الانتاج/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
انتاج الحليب (10^6 لتر)	1583.59	1637.21	1544.00	1610.00	1915.00	2092.00	2244.00	2184.85	2219.71
انتاج حليب الأبقار (10^6 لتر)	851.037	1167.995	1161.598	1225.548	1306.123	1338.895	1502.908	1524.655	1517.390
جمع الحليب' لتر'	100700	93500	129500	107471	140294	165939	221250	197297	221700

Source : MADR/DSASI

حسب إحصائيات الجدول نلاحظ أن وتيرة انتاج الحليب في الجزائر في تزايد مستمر إلا سنتي 2002 و 2007 ،حيث انخفض انتاج الحليب سنة 2002 بحوالي 5.7% مقارنة بسنة 2001 مسجلا حوالي1544.00 لتر ،ليرجع ويسجل ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2007 أين عرف انخفاضا وهذا رغم استراد الجزائر في نفس العام حوالي 2357 بقرة ، وقد وصل انتاج الحليب في نفس السنة (2007) نحو 2.2 مليار لتر ،وقد تركز هذا الانتاج ب 89٪ في الشمال ، اما الجنوب الجزائري لم يشارك إلا ب 11٪ في إنتاج الحليب ،ونلاحظ كذلك من خلال الجدول ان انتاج الحليب عرف قفزة سنة 2004 بحوالي 18.95% يعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى توفر الأعلاف لتغذية الماشية خلال هذه الفترة وكذلك إلى استيراد أبقار أغلبها حلوب، وبالرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر في مجال انتاج الحليب ضعيفة فهي حبيسة للظروف المناخية.

ثانيا: انتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2014/2009

1- تطور عدد الأبقار في الجزائر

عرفت الثروة الحيوانية(الأبقار) تطورا ملحوظا بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04):تطور عدد الأبقار خلال الفترة 2014/2009 الوحدة: رأس

	أبقار الحليب (les vaches Laitiéres		
	B.L.M	BLA+BLL	Total
السنوات	1	2	3
2009	229929	652353	882282
2010	239776	675624	915400
2011	249990	690700	940690
2012	267139	698958	966097
2013	293856	714719	1008575
2014	328901	743611	1072512

B L A = Bovin Laitier amélioré | B L M =Bovin Laitier Moderne | B L L = Bovin Laitier Local

أبقار الحلوب المحلية / أبقار الحلوب المستوردة / أبقار الحلوب المحسنة

Source : MADR/DSASI

2- صناعة الحليب في الجزائر خلال الفترة 2014/2009

بالنسبة لفرع (صناعة)الحليب فهو يتكون من 4 عناصر اساسية وهي: انتاج وجمع وتحويل واستهلاك الحليب.

أ- انتاج الحليب

انتاج الحليب 2014/2009

لقد بلغ إجمالي إنتاج الحليب في الجزائر في عام 2009، حوالي 2.39 مليار لترا، حيث مثل حليب البقرة حوالي 73٪ من اجمالي الحليب المنتج و 16٪ حليب الغنم و 9٪ حليب الماعز و 2٪ حليب الإبل، اما في سنة 2011 والتي وصل فيها انتاج الحليب حوالي 2.92 مليار لتر فقد سجل حليب البقرة ايضا نفس نسبة سنة 2009 بحوالي 73% من اجمالي الحليب المنتج وبصفة عامة تصل مساهمة حليب الأبقار في الجزائر مابين 70-75٪ من إنتاج الحليب الوطني، والجدول التالي يوضح بصورة اوضح تطور انتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2012/2009.

الجدول رقم (05):تطور انتاج الحليب خلال الفترة2014/2009

السنة	متوسط الفترة 2008_2000	2009	2010	2011	2012	2013	2014
انتاج الحليب ألف لتر	1892262,2	2394199,88	2632910,78	2926958,7	3088189,7	3368066,86	3548824,94

Source : MADR/DSASI

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان انتاج الحليب قد عرف ارتفاع مستمر بعد تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي حيث خصص البرنامج قيمة 12 دج لكل مربي منتج للحليب وهذا لدعم المربين اكثر على انتاج الحليب وقد أثر هذا الأمر ايجابا على كمية الحليب المنتجة في الجزائر، فاذا قارنا انتاج الحليب قبل وبعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي نلاحظ ان هناك تحسن كبير في انتاج الحليب فلقد ارتفع بحوالي النصف سنة 2011 إذا ما قورن بمتوسط الفترة 2008/2000، ولاكن رغم كل هذه الجهود المبذولة بتطبيق برنامج التجديد الفلاحي يبقى انتاج الحليب بعيدا عن تلبية الطلب المتزايد للأفراد

وبالحديث عن التوزيع الجغرافي لانتاج الحليب فقد احتلت سطيف المرتبة الأولى سنة 2014 بالنسبة لإنتاج الحليب بحوالي 8% من الانتاج الاجمالي لتأتي بعدها كل من باتنة بحوالي 7% من الإنتاج الإجمالي

ب- جمع الحليب:

وقد بلغ إجمالي الحليب الذي تم جمعه من الفلاحين حوالي 536 مليون لتر في عام 2011، بزيادة 46.66٪ مقارنة مع مستوى العام السابق،والجدول التالي تطور جمع الحليب الحليب كما يلي.

الجدول رقم (06):تطور جمع الحليب خلال الفترة2014/2009

السنة	متوسط الفترة 2008-2000	2009	2010	2011	2012	2013	2014
جمع الحليب(ألف لتر)	153072,33	300565,77	393304,7	536364,08	700984,78	831946,47	903598,5

Source : MADR/DSASI

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عملية جمع الحليب قد ارتفعت بنسبة كبيرة بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي حيث انه تم تخصيص دعم مالي قدر ب 5 دج لكل لتر مجمع الامر الذي أثر ايجابا على حجم الحليب المجمع حيث زاد بحوالي الضعف (96.3%) سنة 2009 مقارنة بمتوسط سنوات 2008/2000 ، وإذا ما قارنا حجم الحليب المجمع سنة 2013 أين سجل حوالي 831مليون لتر وحجم الحليب سنة 2009(بداية برنامج التجديد الفلاحي والريفي) والذي قدر ب 300.6 مليون لتر نلاحظ أن جمع الحليب ارتفع بأكثر من الضعف (ارتفع بحوالي 171.26%) وبحوالي 4 اضعاف مقارنة بمتوسط الفترة 2008/2000 ، ويرجع هذا التحسن الكبير خلال الفترة 2014/2009 بالدرجة الأولى إلى السياسة المحكمة التي انتهجتها وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية حيث تم الاهتمامه بتوفير المحاصيل العلفية، ومن جهة أخرى إلى زيادة عدد الأبقار الحلوب المستوردة من قبل المربين الخواص، والتي بلغت 26.000 رأس مقابل 25.000 رأس سنة 2010 و15.000 عام 2009، ما مجموعه66.000 بقرة في غضون ثلاث سنوات، هذا الأمر ساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للحليب ،وقد احتلت سطيف سنة 2014المرتبة الأولى بالنسبة لعملية جمع الحليب لتليها تيزي وزو لتأتي بعدها كل من سيدي بالعباس ،تلمسان بحوالي 25% من الانتاج الاجمالي للحليب المجمع.

المحور الرابع: دور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق الأمن الغذائي لمادة الحليب

يحتل الحليب نسبة كبيرة من اجمالي الواردات الغذائية وهذا نظرا لأنه غذاء أساسي للإنسان من جهة ومن جهة أخرى نظرا لأن الانتاج الوطني لا يغطي الاحتياجات اليومية للمستهلك، لذلك تضطر الجزائر لا ستراده من الخارج على شكل مسحوق على نوعين (حليب كامل الدسم جاف وحليب منزوع الدسم) بالإضافة إلى الجبن، القشدة....إلخ ، وبالتالي فالجزائر تعاني من فجوة غذائية بالنسبة للحليب، وتعتبر الفجوة الغذائية على مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الإستهلاك الكلي المحلي، وهي مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد، وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي الإحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين إجمالي المنتج منها محليا، وكلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الإقتصاد على الوفاء بإحتياجات الغذاء أي أنها الواردات من السلع الغذائية الرئسية أي الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للأستهلاك المحلي، ويتم تأمين مقدار العجز عن طريق الإستراد (عبد الرزاق بن الزاوي، حافظ امين بوزيدي، 2016، صفحة 74)

أولا: حساب الفجوة الغذائية

يمكن أن نصيغ الفجوة الغذائية وفق ما يلي:

الفجوة الغذائية للمنتج x = الطلب الكلي للمنتج x ـــ العرض الكلي للمنتج x

العرض = الإنتاج المحلي + Δ 0

Δ0= قيمة الفجوة الغذائية

الطلب الكلي= الاستهلاك الكلي

الاستهلاك الكلي = معدل استهلاك الفرد × عدد السكان

معدل استهلاك الفرد الجزائري: 110 ل/ سنويا

وبالتالي نقوم بحساب الفجوة الغذائية كما يلي:

Δ0= (معدل استهلاك الفرد × عدد السكان لسنة المقابلة) - الانتاج لسنة المقابلة

في حالة أن الانتاج للمادة x يغطي كل الطلب وبالتالي لا نكون بحاجة إلى الاسترداد وبمعنى أخر أن الاقتصاد يحقق اكتفاء ذاتي بالنسبة لهذا المنتج بنسبة 100% ولا يعاني من فجوة غذائية وفي الواقع تعتبر هذه الحالة حالة تفائلية والاصل هو اللاتوازن.

وبالحديث عن منتج الحليب في الجزائر نجد أن الانتاج لايغطي جميع الاحتياجات المحلية من هذه المادة ويتم استدراك وتغطية ذلك النقص من خلال الاستيراد (الحالة التشائمية)، والجدول التالي يظهر قيمة هذه الفجوة الغذائية.

جدول رقم (07): فيمة الفجوة الغذائية لمادة الحليب

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تعداد السكان (مليون نسمة)	34,575	35,025	35,481	37,495	38,295	39.114
الطلب الكلي	3803250000	3852750000	3902910000	4124450000	4212450000	4302540000
الإنتاج(لتر)	2394199880	2632910780	2926958700	3088189700	3368066860	3548824940
قيمة الفجوة(ل)	1409050120	1219839220	975951300	1036260300	844603140	753715060

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان مادة الحليب سجلت خلال الفترة 2014/2009 فجوة غذائية كبيرة تراوحت بين 40 % إلى 50 % والتي تم تغطيتها من خلال استيراد الحليب من الخارج ،وبالتالي يمكن القول أن الجزائر تحقق نسبة اكتفاء ذاتي تصل إلى 50% ، وبالتالي فإن استيراد الحليب يعرف كميات معتبرة نظرا لأهميته فهو غذاء اساسي للإنسان نظرا لاحتوائه على الكالسيوم والفوسفور اللذان يعملان على تقوية العظام ،حيث ان انتاجه محليا ضعيف مقارنة باستهلاكه حيث يصل معدل استهلاك الفرد الجزائري الواحد 110 لترات سنويا، وهذا المعدل متغير من سنة إلى أخرى، ويرجع ضعف الانتاج بالدرجة الاولى لارتباط معدلات إنتاجه محليا بالظروف المناخية غير المستقرة التي تأثر على انتاج الاعلاف (لتوفير التغذية الكافية للأبقار الحلوب) والجدول الموالي يبين واردات الجزائر من الحليب للفترة 2014/2009 .

جدول رقم (08) كمية الحليب المستوردة خلال الفترة 2014/2009 الوحدة: ألف طن

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
كمية الحليب المستوردة	2752,26	2752,26	2752,26	2752,26	1983,95	3516,68

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

نلاحظ من خلال الجدول أن كمية الحليب المستوردة ثابتة خلال الفترة 2012/2009 حيث بلغت 2752,26 ألف طن وهذا الثبات راجع إلى أن الجزائر كانت تعطي نفس كمية الحليب للمصادر التي كانت تطلبها (المنظمة العربية للتنمية الزراعية) ثم ترتفع بعد ذلك على التوالي إلى 1983,95 ألف طن و 3516.68 ألف طن سنتي 2013 و 2014 رغم أن الانتاج كان كبير خلال نفس الفترة بالإضافة أن الكميات المستوردة من الحليب كانت تفوق الطلب الكلي مايعني أن الجزائر لما كانت تستورد هذه المادة الأساسية لم تكن تستوردها حسب احتياجاتها وانما كانت تستورد كميات أكبر بكثير من الطلب الكلي وهذا راجع اما لسوء تسيير هذه المادة واستيرادها حسب الحاجة أو تم استراد هذه الكميات وتخزينها لإستعمالها عند الحاجة كذلك مع العلم أن مادة الحليب أسعارها تخضع للأسواق العالمية وهي جد متقلبة.

ثانيا: استشراف الفجوة الغذائية في آفاق 2030

ان انتاج الحليب في الجزائر لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد عليه ، وهذا منذ عدة سنوات ، ولهذا فإن الجزائر تعاني اليوم من إنكشاف خطير وتبعية شبه مطلقة للخارج ، الأمر الذي يعني أن المشكلة الغذائية يتوقع لها أن تطور نحو الأسوأ، إذا ما بقيت الأمور كما هي عليه. **فكيف يمكن أن يغطى هذا الطلب في غضون سنة 2030؟**

لتغطية الطلب الكلي لمادة الحليب في سنة 2030 لا بد للجزائر اتباع سياسة احلال الواردات ، فكل تخفيض في الواردات تقابلها زيادة في الإنتاج إلى أن تؤول الواردات إلى الصفر في آفاق سنة 2030 أو بالأحرى كل زيادة في الإنتاج يقابلها تخفيض في قيمة الواردات وبالتالي يغطى الطلب الكلي عن طريق الإنتاج المحلي (علاقة طردية) ، وذلك من خلال اتباع المراحل التالية:

المرحلة الاولى :اجال القصيرة 2019/ 2022

خلال هذه الفترة تحاول الجزائر تخفيض كمية الحليب المستوردة بقيمة 10% وانتاجه محليا في غضون فترة مقدرة ب 3 سنوات وبمعنى أخر كل تخفيض في قيمة الواردات ب 10% تقابلها زيادة في الإنتاج بنفس القيمة ، وبذلك ستكون الزيادة سنويا في الانتاج بمعدل 4%.علما ان انتاج الحليب سنة 2019 نحو 4252160940 ل .وقد تم استراد ماقيمته 2813344000 ل. وبالتالي يمكن استشراف الفجوة الغذائية كمايلي:

الإنتاج 2022 = انتاج 2019 + 10% من واردات 2019

الإنتاج$_{2022}$ = 425160940 + 10% 2813344000

الإنتاج$_{2022}$ = 4252160940 + 281334400= 4533495340ل

الانتاج $_{2022}$ = 4533495340ل

الواردات 2022 = واردات 2019 – 10% من واردات 2019

الواردات $_{2022}$=2813344000–(0.1× 2813344000)=2785009600ل

ومن أجل تحقيق زيادة في انتاج الحليب بنسبة 10% من الواردات في غضون 3 سنوات لابد من زيادة عدد الأبقار المنتجة للحليب حيث تقدر انتاجية البقرة الواحدة يوميا تقدر ب 10 لتر/ يوم .

1 بقرة ⟵ 10 ل/يوم

وبالتالي في السنة تنتج البقرة الواحدة نحو: 360 × 10 = 3600ل

1بقرة ⟵ 3600 ل

X بقرة ⟵ 4533495340

× = 1259340 بقرة لسنة 2022 بمعدل 419780 بقرة لكل سنة

وبالتالي للحصول على انتاج مقدر ب 4533495340 ل حليب لا بد من توفر 1259304 بقرة أي لا بد من زيادة عدد الأبقار مقارنة بسنة الأساس 2019 ب 1181156 بقرة نحو هذه الزيادة (1259340-1181156**=78184**).

وهكذا ستنخفض الفجوة الغذائية إلى نحو ذلك لابد لنا من تقدير حجم الطلب الكلي لسنة 2022، وذلك كالتالي:

الطلب الكلي= معدل استهلاك الفرد × P_{2022}

ولحساب عدد السكان لسنة 2022 نتبع العلاقة التالية:

$$P_N = P_0 (1 + I)^n$$

حيث:

P_N: عدد السكان في السنة N وهي 2022

P_0: عدد السكان في سنة الاساس والتي نعتبرها 2019

I: معدل النمو الديموغرافي

n : الفرق بين عدد السنوات بين سنة الأساس والسنة المقدرة

اذن :

$$P_{2022} = P_{2019} (1+ 0,01)^3$$

$$P_{2022} = 43000000 (1 + 0,01)^3$$

$$P_{2022} = 44302943 \text{ نسمة}$$

وهكذا سيقدر الطلب الكلي لسنة 2022 بنحو (110× 44302943= **4873323730 ل**)

وهكذا سوف تنخفض الفجوة الغذائية إلى نحو (4873323730 – 4533495340= 339828390ل) مقارنة مع سنة 2019 حيث بلغت الفجوة الغذائية للحليب 477839060 ل بإنخفاض قدره 138010670ل.

المرحلة الثانية الآجال متوسطة 2019/ 2026

بنفس طريقة العمل سوف نقدر الفجوة الغذائية لمنتج الحليب في غضون سنة 2026 حيث تعتبر أن كل تخفيض في قيمة الواردات يقابلها زيادة في الإنتاج بنفس قيمة التخفيض حيث قدرنا هذه النسبة ب 25%

الإنتاج 2026 = انتاج 2019 +25% من واردات 2019

الإنتاج$_{2026}$ = 4252160940 + 25% 2813344000

الامنتاج $_{2026}$= 4252160940 + 703336000= 4955496940ل

الانتاج $_{2026}$ = 4955496940ل

الواردات 2026 = واردات 2019 – 25% من واردات 2019

الواردات$_{2026}$=2813344000–(2813344000 × 0.25)=2110008000ل

ومن أجل تحقيق زيادة في انتاج الحليب بنسبة 25% من الواردات في غضون 7سنوات لابد من زيادة عدد الأبقار المنتجة للحليب، مع افتراض كذلك ان إنتاجية البقرة الواحدة لليوم 10ل

1 بقرة ⟵ 10 ل/يوم

وبالتالي في السنة تنتج البقرة الواحدة نحو: 360 × 10 = 3600ل

1بقرة ⟵ 3600 ل

X بقرة ⟵ 4955496940 ل

× = 1376527 بقرة لسنة 2026 بمعدل 196646 بقرة لكل سنة

وبالتالي للحصول على انتاج مقدر ب 4955496940 ل حليب لا بد من توفر 1376527 بقرة أي لا بد من زيادة عدد الأبفار مقارنة بسنة الأساس 2019 ب بقرة 1181156نحو هذه الزيادة (1376527-1181156**=195371**)

وهكذا ستنخفض الفجوة الغذائية إلى نحو ذلك لابد لنا من تقدير حجم الطلب الكلي لسنة 2026 وذلك كالتالي:

الطلب الكلي= معدل استهلاك الفرد × P_{2026}

اذن :

$$P_{2026} = P_{2019}\ (1+0{,}01)^{7}$$

$$P_{2026} = 43000000\ (1+0{,}01)^{7}$$

$$P_{2026} = 46101820{,}14$$ نسمة

وهكذا سيقدر الطلب الكلي لسنة 2026 بنحو (110× 46101820,14= **5071200215,4 ل**)

وهكذا سوف تنخفض الفجوة الغذائية إلى نحو (**5071200215,4** – 4955496940= 115703275,4ل) مقارنة مع سنة 2019 حيث بلغت الفجوة الغذائية للحليب 477839060 ل بإنخفاض قدره 362135784,6ل.

المرحلة الثالثة : 2030(في الأجال الطويلة)

في حالة الأجال الطويلة سيتم تغطية الطلب الكلي لمادة الحليب في آفاق 2030 حيث الإنتاج سيكون في أقصى حد والواردات تؤول إلى الصفر ولمعرفة حجم الانتاج اللازم لذلك لابد لنا من تقدير حجم الطلب الكلي أولا في آفاق 2030، وذلك كالتالي:

الطلب الكلي= معدل استهلاك الفرد × P_{2030}

اذن :

$$P_{2030} = P_{2019}\ (1+0{,}01)^{11}$$

$$P_{2030} = 43000000\ (1+0{,}01)^{11}$$

$$P_{2030} = 47973739$$ نسمة

وهكذا سيقدر الطلب الكلي في آفاق 2030 بنحو (110× 47973739= **5277771290 ل**)

وباتباع نفس السياسة السابقة سياسة إحلال الواردات حتى آفاق 2030 ستنعدم الفجوة الغذائية وتؤول الواردات للصفر، وبمعنى أخر أن انتاج الحليب سيواكب الطلب عليه، لذلك سنحاول ايجاد عدد الأبقار المنتجة للحليب اللازمة لذلك ، وهذا بافتراض أيضا أن إنتاجية البقرة الواحدة في اليوم تقدر ب 10 ل .

1 بقرة في السنة ⟵ 3600 ل

X بقرة ⟵ 5277771290 ل

× = 1466048 بقرة أفاق 2030

وبالتالي للحصول على انتاج مقدر ب 5277771290 ل حليب أفاق 2030 لا بد من توفر 1466048 بقرة في غضون 10 سنوات أي لا بد من زيادة عدد الأبقار مقارنة بسنة الأساس 2019 نحو(1466048-1181156)=**284892 بقرة**) أي بمعدل 28489 بقرة سنويا.

الخاتمة:

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنمية فرع انتاج الحليب في الجزائر، إلا ان النتائج لم تكن في مستوى الآمال المرجوة، حيث لازالت الجزائر تعاني من تباعية للخارج وهذا راجع إلى ضعف نسب الامن الغذائي لهذه المادة والتي تصل فقط إلى 50% ، ويبقى اللجوء للخارج لاستيراد مادة الحليب على شكل مسحوق لتلبية احتياجات السكان من هذه المادة الاستراتيجية والأساسية بالنسبة للانسان هو الملجأ الذي تأخذ به الجزائر، واعتمادا على ما جاء في البحث من تقييم لدور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في اطار برنامج توطيد النمؤ الاقتصادي (2014/2010) في تحقيق الأمن الغذائي لمادة الحليب، قمنا بوضع وتسطير جملة من الاقتراحات والتوصيات التي رأيناها مناسبة ومن أهم هذه التوصيات والاقتراحات نذكر:

- ✓ يجب وضع خطط وبرامج أكثر فعالية للاستعداد للتغيرات المناخية، والتي تأثر سلبا على انتاج الأعلاف الأمر الذي يؤدي بالجزائر إلى استيرادها من الخارج ؛
- ✓ زيادة التوعية الوطنية حول أهمية برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي ومدى جدواها لدعم القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة للجزائر، والتعاون لدعم تطبيق مختلف برامجها.
- ✓ توفير الخبرة والأيدي المدربة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية، لإحداث التغيير الكمي والنوعي.
- ✓ تنظيم برامج ودورات تدريبية لإرشاد الفلاحين بصفة عامة والمربيين بصفة خاصة مع تشجيع استخدام الأساليب الحديثة؛
- ✓ تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية في مجال الزراعة بصفة عامة وفي مجال انتاج الحليب بصفة خاصة؛ و توسيع مراكز التعليم والتكوين الفلاحي عبر مختلف جهات الوطن.
- ✓ ضرورة زيادة الاستثمارات الموجهة لفرع انتاج الحليب وبخاصة بالنسبة للقطاع الخاص، واتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والتنظيمية المشجعة لهذه الاستثمارات محليا وعربيا وإقليميا وعالميا.
- ✓ ضرورة دعم الدولة لإنتاج الأعلاف محليا، الأمر الذي سينعكس ايجابا على أسعارها من جهة وأسعار الحليب من جهة أخرى.
- ✓ ضرورة دعم الدولة لأسعار الأعلاف في الأسواق ، مع ضرورة زيادة الدعم المقدم للمربيين فيما يخص العتاد والتجهيزات الخاصة بالتربية،انشاء هياكل خاصة بجمع الحليب، حماية وتنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية، مع عدم وضع شروط للحصول على هذا الدعم؛
- ✓ الاهتمام أكثر بالأبقار المحلية والتي لا تولي الجزائر لها أهمية كبيرة مقارنة بالأبقار المستوردة ، فحسب الدراسات والتجارب أنه إذا تم الاهتمام بالأبقار المحلية كما هو الحال بالنسبة للأبقار المستوردة لكانت انتاجيتها أحسن وأفضل من هذه الأخيرة نظرا لتأقلمها مع الظروف المحلية مقارنة مع الأبقار المستوردة.

قائمة المراجع:

- مُحَمَّد حربة، **الواقع الغذائي العربي وأسبابه (التحديات والتطلعات)**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، 2015، ص: 03.
- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمانالأردن،2016،ص: 36.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (**حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**)، روما، 2010، ص: 08.
- المركز الوطني للمعلومات ،**الأمن الغذائي**، الجمهورية اليمنية ، أفريل 2005،ص: 04.
- لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراء، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الإقتصاد، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: 27-28.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار سياسة التجديد الفلاحي والريفي– عرض وافاق**، ماي 2012 ص: 07.
- MADR, **Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010–2014**,algerie,Novembre 2010, p : 06
- تمار توفيق، **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000_2014**، أطروحة دكتوراء (غير منشورة)، جامعة مُحَمَّد بوضياف لمسيلة، الجزائر، 2016/2015، ص:143.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار سياسة التجديد الفلاحي والريفي– عرض وافاق**، مرجع سابق ، ص6.
- أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**، الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2014/2001،جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص: 13.
- وزارة الفلاحة والتنمية الرفية، **التجديد الفلاحي –برنامج تطوير انتاج الحليب–**، القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي رقم 010، 13 جانفي 2009
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **التجديد الفلاحي–برنامج تطوير انتاج الحليب–**، القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023، 15ديسمبر 2008.